أثــر الأوضــاع السياسـية والأمنـية على أداء الاقتصـاد القـومي

"دراسة مقارنة بين مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٣"

دكـتـــــور

غـــــزال العـوسى

أستاذ المالية العامة والاقتصاد المساعد
كلية الحقوق – جامعة أسيوط

بحث مقدم لمؤتمر
"دور القانون في تحقيق أمن واستقرار المجتمع"
بكلية الحقوق – جامعة طنطا
في الفترة من ١٠- ١١ مارس ٢٠١٤

مقدمــة

شـهدت السـاحة العربيـة منـذ نهايـة عـام ٢٠١٠ وبـدايات عـام ٢٠١١ ثـورات شـعبية فـي بعـض الـدول العربيـة والتـي عرفـت بثـورات الربيـع العربـي. ولقـد وقفـت مجموعـة مـن العوامـل السياسية والاقتصادية والاجتماعية وراء اندلاع هذه الثورات الشعبية الجارفة التي غيرت أنظمة الحكم في تلك الدول خلال أيام معدودات.

وتعد العوامل الاقتصادية والاجتماعية كما يرى بعض المحللين من أهم العوامل التي دفعت إلى قيام هذه الثورات العربية، فارتفاع معدلات البطالة بشكل ملحوظ في تلك الدول، فضلاً عن ارتفاع معدلات التضخم والذي زاد من أعباء الطبقات الفقيرة التي أصبحت لا تستطيع أن تحصل على قوت يومها، والذي ترجم بارتفاع معدلات الفقر القومي والفقر المدقع في تلك الدول، أدي إلـى تآكل الطبقـة المتوسطة وزيـادة ثراء الطبقـة الغنيـة محـدودة العدد وزيـادة أعداد الطبقـة الفقيرة.

وعلى الرغم من تحقيق تلك الدول معدلات نمو اقتصادي مرتفعة تفوق نظيرتها فى الدول الأوربيـة والأسـيوية، إلا أن سـوء توزيـع الـدخل القـومي وعـدم مراعـاة العدالـة الاجتماعيـة نتيجـة انتشـار الفسـاد المـالي والإداري، لـم يجعـل للفقـراء ومحـدودي الـدخل نصـيب مـن معـدلات النمـو الاقتصـادي المرتفعـة التـي صـبت ثمارهـا صـباً فـي أيـدي الطبقـات الغنيـة وذوي النفـوذ السياسـي والاقتصادي.

غير أنـه وعلـى الرغم من أن الثورات العربية إنما قامت لتحسين الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة للطبقـات التـي عانـت مـن سـوء أحوالهـا الاقتصـادية والاجتماعيـة فـي ظـل الأنظمـة السابقة، إلا أن الأحداث التي اندلعت على أثر هذه الثورات من اضطرابات في الوضـع السياسـي وانفلات أمني واحتجاجات اجتماعية فئوية، ترك أثره السلبي على كافة القطاعات الاقتصادية في المجتمع.

فلا شك أن الصراعات السياسية الداخلية والحروب الأهلية تترك آثارها السلبية على الأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية للإفراد، بل قد يصل الأمر إلى اتجاه الأفراد إلى الهجرة من الدولة بحثا عن الاستقرار السياسى والامنى وطمعا فى وضع اجتماعي أفضل، كما هو الحال فى بعض الدول الإفريقية[1].

لـذلك وعلـى اثـر الاضـطرابات السياسـية والأمنيـة التـى أعقبـت الثـورات العربيـة شـهدت كافـة القطاعات الاقتصادية تراجعاً في الأداء الاقتصادي، فضلاً عن هروب رؤوس الأموال الأجنبية

(1) MVUMBI M., Les relations entre africaines, Cheam, Paris, 1990, P :9. et GONIDEC P.-F., Relations internationales africaines, L.G.D.J., Paris, 1996. , P :17.

إلى الخارج بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني، وتراجعت الإيرادات السياحية بشكل ملحوظ مما أثر سلبياً على موازين مدفوعات تلك الدول.

ومن هنا كان موضوع تلك الدراسة الموجزة هو دراسة وتحليل أثر الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة على أداء الاقتصاد القومي من خلال تحليل أثر هذه الأوضاع على كل من: معدل النمو الاقتصادي، وأداء الموازنة العامة، ثم على أداء ميزان المدفوعات.

وقد أثرنا أن يكون علاج الموضوع من خلال دراسة مقارنة بين كل من مصر وتونس، نظراً لأن الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة التي أعقبت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ والثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ تتشابه بدرجة كبيرة وتتعاصر زمنياً مما يجعلنا نقوم بتحليل البيانات خلال نفس الفترة الزمنية في كل من البلدين، يضاف إلى ذلك أن عرض الموضوع من خلال دراسة مقارنة يجعل الدراسة تؤتى ثمارها ويجعل نتائجها أكثر تعبيراً على أثر هذه الأوضاع المضطربة على المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة.

وقد تطلب موضوع الدراسة أن يتم عرضه من خلال ثلاثة مباحث رئيسية وذلك على النحو التالي:

المبحث الأول: تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الثاني: تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الموازنة العامة.

المبحث الثالث: تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء ميزان المدفوعات.

المبحث الأول

تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على معدل النمو الاقتصادي

بداية يجب التفرقة بين مفهوم النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، فالنمو الاقتصادي يشير إلى زيادة كمية عناصر الإنتاج المستخدمة والعمل على رفع كفاءتها الإنتاجية بما يحقق الزيادة في الناتج القومي[١].

أي أن النمو الاقتصادي يقصد به الزيادة الحاصلة في الناتج القومي الحقيقي (الدخل القومي الحقيقي). حيث يعد الاقتصاد محققاً لنمو اقتصادي إذا كان الناتج القومي الحقيقي لفترة زمنية معينة (سنة عادة) أكبر من الناتج القومي الحقيقي للفترة الزمنية السابقة[٢].

أما التنمية الاقتصادية فهي عملية تزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع. وعلى ذلك فعلمية التنمية الاقتصادية تهدف إلى تحقيق نمو للناتج الكلي الاقتصادي بما يشكل تغيراً طويل الأمد. بمعنى أن التنمية الاقتصادية يجب أن تكون من الضخامة والقوة بحيث تؤدي إلى إحداث نمو متواصل في الدخل القومي الحقيقي مما يرفع من مستويات معيشة الأفراد[٣].

ورغم اتجاه أغلب الفقه الاقتصادي إلى تعريف النمو الاقتصادي بأنه معدل الزيادة في الناتج القومي الحقيقي خلال فترة زمنية محددة تقدر بسنة عادة، إلا أن بعض الاقتصاديين يرى أن الغاية المرجوة من النمو الاقتصادي ليست مجرد الزيادة في الناتج القومي الحقيقي بل رفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع أي حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي وبالتالي لابد من مراعاة الزيادة السكانية في هذا الإطار فنمو حجم السكان بنفس معدل نمو الناتج القومي لا يترك أي أثر على نصيب الفرد من الناتج القومي.

وهو ما دفع بعض الاقتصاديين إلى التفرقة بين نوعين من النمو الاقتصادي: **النمو الموسع** والذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة في الناتج القومي مع معدل الزيادة في عدد

---

(١) د/ كمال بكري، ود/ إيمان محمد محب ذكي، مبادئ الاقتصادي الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص: ٣٨١

(٢) كلاوس روزه – ترجمة د/ عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، بدون تاريخ، ص: ٧.

(٣) د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص: ٧٢.

السكان، **والنمو المكثف** والذي يعني زيادة الناتج القومي بمعدلات تفوق الزيادة في عدد السكان بما يؤدي إلى زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي[١].

وفي ضوء ما سبق ولما كان النمو الاقتصادي لبلد ما يتمثل في الزيادة الحادثة في الناتج القومي الحقيقي، فإن الناتج القومي يمثل المؤشر الذي يمكن عن طريقه قياس معدل النمو في اقتصاد دولة ما.

ويتمثل الناتج القومي في القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بسنة[٢].

لما كان ذلك وكان النشاط الاقتصادي في الدولة ليس بمعزل عن الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية التي تمر بها تلك الدولة فإن الاضطرابات السياسية والأمنية، بما تتركه من أثر على المؤسسات الاقتصادية وعلى الاستثمار، تعد عامل إضعاف للأداء الاقتصادي القومي، وبالتالي تؤثر سلبياً على معدلات النمو الاقتصادي[٣].

فنتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني الذي أعقب ثورات الربيع العربي، ارتفعت درجات عدم التأكد وصعوبة التنبؤ الاقتصادي لدى رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب، مما ترتب عليه هروب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي تراجعاً حاداً في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة[٤].

فضلاً عن التأثير السلبي لهذه الاضطرابات على كافة المؤشرات الاقتصادية الكلية، مما أصاب معظم القطاعات الاقتصادية بالتباطؤ الشديد في معدل نمو إنتاجها، وهو ما أنعكس بشكل واضح على معدل نمو الناتج القومي في البلدين محل الدراسة.

---

(١) كلاوس روزه – ترجمة د/ عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو، مرجع سابق، ص:٨.

(٢) د/ كامل بكري/ ود/ إيمان محمد محب ذكي، مبادئ الاقتصادي الكلى، مرجع سابق، ص: ٢٩

(3) LALIMET., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970-2008), Rapport de recherche, Université de Montréal, Juillet 2010, P, 13.

(٤) د/ نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربية على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١) العدد الأول، يناير ٢٠١٢، ص: ٤٢٨.

المطلب الأول

النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣

بداية يمكن القول بأن معدل النمو الاقتصادي في مصر شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠٠٢ –٢٠١٠. فقد ارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي من ٣,٢% في يونيو ٢٠٠٢ إلى ٧,٢% في يونيو ٢٠٠٨، ثم انخفض على اثر الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ ليسجل ٤,٧% في يونيو ٢٠٠٩، غير أنه عاود الارتفاع مرة أخرى ليسجل ٥,١% في يونيو ٢٠١٠ (جدول رقم ١).

غير أن ما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أنه رغم تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة السابقة على ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، إلا أن السياسات الاقتصادية المتبعة لم تحقق الأهداف المنشودة منها اقتصادياً واجتماعياً، حيث شهدت معدلات البطالة والتضخم ارتفاعاً مستمراً خلال تلك الفترة الأمر الذي انعكس سلبياً على الأوضاع الاجتماعية لأفراد المجتمع حيث شهدت معدلات الفقراء ارتفاعاً ملحوظاً خلال تلك الفترة[١].

جدول رقم (١)

تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٠

السنوات (يونيو)	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل النمو الاقتصادي (%)	٣,٢	٣,١	٤,٢	٤,٦	٦,٩	٧,١	٧,٢	٤,٧	٥,١

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

غير أنه على أثر الاضطرابات السياسية والأمنية والاجتماعية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، انخفض معدل النمو الاقتصادي بشكل ملحوظ، وأبرز ما يدل على تأثير تلك الأوضاع على النشاط الاقتصادي وبالتالي على معدل النمو الاقتصادي، تحقيق الاقتصادي المصري معدل نمو سالب بلغ (-٤,٢%) (بسعر السوق) خلال الفترة يناير – مارس ٢٠١١ . وأنهى العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ على معدل نمو اقتصادي لم يتعدى ١,٨% (بسعر السوق) محسوباً على أساس سنوي (جدول رقم ٢).

جدول رقم (٢)

(١) لمزيد من التفصيل راجع، د/ غزال العوسي، دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر – مع دراسة خاصة للحالة المصرية خلال الفترة ٢٠٠١– ٢٠١١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣، ص: ١٣٨– ١٤٨.

تطور معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣

السنوات (يونيو)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
معدل النمو الاقتصادي (بأسعار السوق)	%١,٨	%٢,٢	%٢,١

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

يتضح من الجدول رقم (٢) حجم التأثير السلبي الذي خلفته الاضطرابات السياسية والأمنية على معدلات النمو الاقتصادي في مصر خلال الثلاث سنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. وهو انعكاس طبيعي لحالة التراجع الكبير في ناتج كافة القطاعات الاقتصادية، كقطاع الصناعات التحويلية، وقطاع التشييد والبناء وقطاع تجارة الجملة والتجزئة والقطاعي.

وقد ترك هذا التراجع الاقتصادي أثره السلبي على المؤشرات الاقتصادية الأخرى فقد ارتفعت معدلات البطالة من حوالي ٩% في يونيو ٢٠١٠ إلى ١٣,٢% في مارس ٢٠١٣، كما ارتفعت معدلات التضخم من ١٠,٧% في يونيو ٢٠١٠ إلى ١١,٨% في يونيو ٢٠١٢[١].

كما انخفض معدل النمو السنوي للادخار المحلي من ٣١,٦% في يونيو ٢٠١٠ إلى (-٠,١%) في يونيو ٢٠١٣، وانخفض معدل النمو السنوي للاستثمارات المحلية من ١٧,٧% في يونيو ٢٠١٠، إلى (- ٣,٧%) في يونيو ٢٠١٣ ، كما انخفضت نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٣% في يونيو ٢٠٠٩ إلى ٠,٩% في يونيو ٢٠١١، قبل أن ترتفع نسبياً إلى ١,١% في يونيو ٢٠١٣[٢].

المطلب الثاني

النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة ٢٠١١ -٢٠١٣

وفي تونس تركت الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت الثورة التونسية التي اندلعت في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، أثارها السلبية على معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة التي أعقبت تلك الأحداث وإن كان الاقتصاد التونسي كان أكثر قدرة من الاقتصاد المصري على استيعاب الأوضاع السياسية والأمنية والعودة بشكل أسرع إلى معدلات النمو السابقة.

فعلى أثر الأوضاع السياسية والأمنية المضطربة التي أعقبت الثورة التونسية، انخفض معدل النمو الاقتصادي في تونس من ٣,١% في عام ٢٠١٠ إلى (-١,٩%) في عام ٢٠١١. وقد جاء هذا التراجع الكبير في معدل النمو الاقتصادي نتيجة التراجع الملحوظ في أداء

([١]) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١، ٢٠١٢.

([٢]) وزارة المالية المصرية، التقرير المالى الشهرى، ديسمبر ٢٠١٣.

القطاعات الاقتصادية الرئيسية كقطاع السياحة والنقل والصناعات الكيميائية والقطاع الزراعي. وهو ما ترك أثره السلبي على معدلات البطالة التي ارتفعت إلى ١٨,٩% عام ٢٠١١، كما ارتفع معدل التضخم ليسجل ٥,٦% في عام ٢٠١٢ ثم ٥,٨% في عام ٢٠١٣[١].

جدول رقم (٣)

تطور معدل النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

السنوات	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣[١]
معدل النمو الاقتصادي	%٣,١	%١,٩ –	%٣,٦	%٤

(١) تقدير مبدئي.

المصدر: البنك المركز التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

غير أن الاقتصاد التونسي، وكما أشرنا سابقاً، كان أكثر قدرة من الاقتصاد المصري على العودة إلى التعافي بشكل أسرع، فمع خفة حدة الاضطرابات السياسية والأمنية نسبياً في تونس، بدأ الاقتصاد التونسي يستعيد عافيته شيئاً فشيئاً، وهو ما يترجمه بوضوح معدل النمو الاقتصادي الذي بلغ ٣,٦% في عام ٢٠١٢ بعد معدل نمو سلبي (– ١,٩%) في عام ٢٠١١ . كما أن التقديرات المبدئية تشير إلى اتجاه الاقتصاد التونسي إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي يصل إلى ٤% خلال عام ٢٠١٣.

ويعزى هذا التحسن التدريجي في أداء الاقتصاد التونسيِ إلى انتعاش بعض القطاعات الاقتصادية وتعزيز الطلب الداخلي. وهو ما أنعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية، فبعد انخفاضه من ٢١,٧% في عام ٢٠١٠ إلى ١٦,٨% في عام ٢٠١١، اتجه الادخار الوطني كنسبة من الناتج المحلي والإجمالي إلى الارتفاع ليسجل ١٧,١% في عام ٢٠١٢، ثم ١٧,٤% في عام ٢٠١٣. كما ارتفعت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢١,٥% في عام ٢٠١١ إلى ٢٢,١% عام ٢٠١٣[٢].

المبحث الثانى

تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الموازنة العامة للدولة

تعد الموازنة العامة للدولة بمثابة البيان التقديري لنفقات الدولة وإيراداتها خلال فترة زمنية مستقبلية تقدر بسنة، وهذه الموازنة تعد بمثابة التعبير المالي والمحاسبي عن أهداف الدولة

(١) البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

(٢) البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتي تحتاج إلى اعتماد البرلمان لها، وبالتالي فالموازنة العامة للدولة ليست مجرد أداة محاسبية توضح نفقات وإيرادات الدولة خلال عام مقبل، بل هي وثيقة الصلة بالاقتصاد وأداة الدولة في تحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية[١].

وفى ضوء ذلك، نجد أن الموازنة العامة للدولة بما تحويه من نفقات وإيرادات عامة تعد ترجمة للأوضاع الاقتصادية والسياسية في الدولة وتتأثر بالتالي بتلك الأوضاع، فكم من بلد فقد استقلاله السياسي أو تعرض لنشوب الثورات بسبب سوء السياسات المالية وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية[٢]، كما أن الموازنة العامة للدولة هى عمل سياسي لأن الحكومة تترجم سياستها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية عن طريق الاعتمادات التي تدرج في الموازنة العامة[٣] ، فيتضح من ذلك أهدافها ومدى قدرتها على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحسين مستويات معيشة الأفراد.

لذلك كان للمالية العامة للدولة بنفقاتها وإيراداتها تأثير كبير على الأوضاع السياسية فالتاريخ يشهد أن كثيراً من الإصلاحات والنظم السياسية الحديثة ترجع في كثير من الحالات إلى أسباب مالية [٤]، وفي المقابل تترك الأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية تأثيرها على المالية العامة للدولة من خلال التأثير على الأداء الاقتصادي، وبالتالي على الإيرادات العامة من ناحية، فضلاً عن تأثيرها على حجم وتوجيه النفقات العامة للدولة من ناحية أخرى[٥].

ويمكن القول بصفة إجمالية بأن الاضطرابات السياسية الأمنية التي شهدتها كل من مصر وتونس بعد ثورتي ٢٥ يناير ٢٠١١، و ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ على التوالي، تركت أثاراً سلبية على الموازنة العامة لتلك الدول من خلال زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وهو ما انعكس على حجم الدين العام الداخلي والخارجي الذي شهد ارتفاعاً ملحوظاً على أثر الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت تلك الثورات.

---

(١) د/ عادل أحمد حشيش ، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢، ص ٣٠٧

(٢) د/ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٦٥، ص ١٦-١٧.

(3) HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1, 110.

(٤) د/ السيد عبد المولي، المالية العامة- الأدوات المالية، دار الفكر العربي ، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٤٤.

(٥) د/ مسعود دراوسى ، السياسات المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ١٩٩٠ – ٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥، ص ٦٥

ونتناول فيما يلي تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية التي أغضبت الثورات في كل من مصر وتونس على الموازنة العامة من خلال دراسة تطور النفقات العامة والإيرادات العامة في الدولتين، ثم دراسة تطور عجز الموازنة العامة وأخيراً تطور حجم الدين العام في الدولتين محل الدراسة خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م.

المطلب الأول
تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات العامة في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

شهدت الفترة التي أعقبت ثورات الربيع العربي وما عاصرها من اضطرابات سياسية وأمنية تأثيراً سلبياً على حجم الإيرادات العامة، التي شهدت انخفاضاً ملحوظاً في العام التالي مباشرة لهذه الثورات والذي كان مسرحا لاضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية واسعة، وفي المقابل شهدت النفقات العامة ارتفاعات كبيرة، استجابة للأوضاع السياسية والأمنية السائدة، وتحقيقاً لبعض المطالب الفئوية.

أولاً: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣:

شهدت السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١، تأثراً واضحاً بالأحداث السياسية والأمنية والاجتماعية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ففيما يتعلق بالإيرادات العامة، فقد انخفض إجمالي الإيرادات العامة بمعدل بلغ -١,١ %، لتصل إلى نحو ٢٦٥,٣ مليار جنيه، وبما يمثل حوالي ١٩,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١١ [١].

ففي سبيل مواجهة تداعيات الأحداث بعد ثورة ٢٥ يناير، فقد اتخذت الحكومة المصرية بعض الإجراءات المالية لتخفيض حدة الآثار الاقتصادية السلبية على المنتجين والمستثمرين، كالسماح بتقسيط الضريبة العامة على المبيعات المقررة على شهري يناير وفبراير ٢٠١١ لإتاحة السيولة اللازمة للمشروعات الصناعية والتجارية، وكذلك السماح بالإفراج الفوري عن الواردات السلعية دون سداد الرسوم الجمركية المقررة عن شهري يناير وفبراير ٢٠١١، على أن يتم السداد في وقت لاحق لضمان توافر السلع الغذائية الرئيسية، هذا فضلاً عن الأعفاء من غرامات التأخير لسداد الاشتراكات التأمينية وهو ما انعكس على إجمالي الإيرادات العامة خلال السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتسجيل انخفاضاً قدره ٣,٢ %، وإن شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال العامين التاليين ٢٠١١/ ٢٠١٢، ٢٠١٢/٢٠١٣ (جدول رقم ٤)

جدول رقم (٤)

تطور الإيرادات العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٠ / ٢٠١٣م.

---

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

السنوات (يونيو)	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي الإيرادات العامة	٢٦٨,١	٢٦٥,٣	٣٠٣,٦	٣٥٠,٣
معدل النمو السنوي (%)	٥,١-	١,١-	١٤,٥	١٥,٤

المصدر: وزارة المالية المصرية ، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.

وفي المقابل، وتحت تأثير هذه الأحداث، شهدت النفقات العامة ارتفاعاً ملحوظاً، حيث ارتفع إجمالي النفقات العامة للدولة من ٣٦٥,٩٨٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٠، لتسجل ٤٠١,٨٦٦ مليار جنيه في يونيو ٢٠١١، ثم ٤٧٠,٩٩٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٢ ، وأخيراً ٥٨٨,٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٣ [١]، (جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥)

تطور حجم النفقات العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣

السنوات (يونيو)	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي النفقات العامة	٣٦٥,٩٨٧	٤٠١,٨٦٦	٤٧٠,٩٩٢	٥٨٨,٢
معدل النمو السنوي (%)	٤,١	٩,٨	١٧,٢	٢٤,٩

المصدر: وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

فعلى أثر التداعيات والأحداث التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ واستجابة للعديد من المطالب الاجتماعية، تم إنشاء صندوق لتعويض الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتناهية في الصغر المضارة من الأحداث، كما قامت الحكومة المصرية بتثبيت جزء كبير من العمالة المؤقتة، فضلاً عن فتح اعتماداً إضافيا بالموازنة العامة لمواجهة المتطلبات الأساسية لدعم السلع التموينية بلغت حوالي ١٠ مليارات جنيه خلال السنة المالية ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، إضافة إلى اتجاه الحكومة إلى صرف معاشات استثنائية وتعويضات لأسر الشهداء، وهو ما انعكس بوضوح على حجم النفقات العامة للدولة[٢].

حيث يتضح من بيانات الجدول رقم (٥) الارتفاع الكبير في حجم النفقات العامة للدولة خلال السنوات التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير، متأثرة بالأوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية، السابقة الإشارة إليها، فقد ارتفع معدل النمو السنوي للنفقات العامة للدولة من ٤,١ % في يونيو ٢٠١٠ (السنة السابقة على ثورة ٢٥ يناير والإحداث التي أعقبتها) إلى ٢٤,٩ % في يونيو

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

(٢) البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، ٢٠١٠/ ٢٠١١م.

٢٠١٣، وهذا الارتفاع الكبير، والذي يعزي بصفة أساسية، إلى الاستجابة إلى العديد من المطالب الفئوية مما ترتب عليه ارتفاع أجور العاملين بالقطاع العام، فضلاً عن الإعانات الاجتماعية والتعويضات التي منحتها الدولة تحت تأثير الأحداث السياسية والأمنية[١]، لا شك أنه يترك أثره الواضح على عجز الموازنة العامة للدولة وحجم الدين العام وهو ما سوف نتناوله تفصيلاً في الصفات الصفحات التالية.

ثانياً: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣م:

في تونس كان تأثير الأحداث التي أعقبت ثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ أقل حدة على إجمالي الإيرادات العامة من الحالة المصرية، حيث أقتصر التأثير على الانخفاض في معدل نمو الإيرادات العامة دون أن يحقق معدلا سالبا لنمو هذه الإيرادات.

فوفقاً للبيانات الواردة في التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي التونسي، فقد شهدت الإيرادات العامة للدولة ارتفاعاً بلغ ١٥,٩ % خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١ ، ١٢,٢ خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٢ ثم ارتفع إلى ١٥,١ % خلال الفترة ٢٠١٢ – ٢٠١٣، (جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦)

تطور الإيرادات العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣.

السنوات (بالمليون دينار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ (١)
إجمالي الموارد	٢٠,٧٥٠,٣	٢٣,٢٨٧,٢	٢٦,٧٩٢,٠
معدل التغير (%)	١٥,٩	١٢,٢	١٥,١

(١) بيان مبدئى وفقا لقانون المالية.

المصدر: البنك المركزى التونسى، التقرير الاقتصادى السنوى، ٢٠١٢ .

(1) Nation Unies- Commission économique pour L'Afrique, La situation économique en Egypte dans le contexte d'instabilité politique et d'une transition Risquée, Août 2013، P : 3.

أما في جانب النفقات العامة، فقد شهدت النفقات العامة في مجملها زيادة كبيرة خلال الفترة محل الدراسة، حيث بلغ معدل نمو النفقات العامة خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١ حوالي ١٨,٧ %، حيث ارتفعت النفقات العامة من ١٤,٣ مليار دينار في عام ٢٠١٠ إلى ١٨,٣مليار دينار في عام ٢٠١١، كما استمرت النفقات العامة دون أصل الدين العمومي في التزايد حتى وصلت على ٢٣,٩ مليار دينار في عام ٢٠١٣ (جدول رقم ٧).

جدول (٧)

تطور النفقات العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

السنوات (بالمليون دينار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي النفقات العامة (دون تسديد الدين العام)	١٨,٣٣٣,٤	٢٠,٤٣٦.	٢٣,٩٣٢
معدل التغير السنوي (%)	١٨,٧	١١,٥	١٧,١

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢

وأمام زيادة حجم النفقات العامة بمعدلات تفوق معدل النمو في الإيرادات العامة، ارتفع العجز في الميزانية العامة وارتفعت نسبة الاقتراض على النحو الذي سوف نورده تفصيلاً في الصفحات التالية.

المطلب الثاني

تطور العجز في الموازنة العامة في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٣

تعد مشكلة عجز الموازنة العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية التي تعاني منها العديد من اقتصاديات الدول النامية والمتقدمة أيضاً، لما لها من أثار مباشرة على أداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فضلاً عما يترتب عليها من ارتفاعاً مستمراً في حجم الدين العام الداخلي لهذه الدولة [١].

(١) أ/ عبد الله عبد اللطيف عبد الله ، دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب – الآثار – الحلول) مجلة البحوث المالية، وزارة المالية المصرية، المجلد الأول، ٢٠٠٧، ص ١٩.

وتقليديا كان مفهوم العجز في الموازنة العامة للدولة قاصراً على الفرق بين إجمالي النفقات والإيرادات الحكومية، أي كان محصوراً إلى حد كبير بالعجز في موازنة الحكومة المركزية وهو قياس للعجز لا يعطي صورة كاملة عن حقيقة العجز في الموازنة العامة[1].

أما المفهوم الحديث لعجز الموازنة العامة فيميز بين عدة أنواع لعجز الموازنة العامة وذلك على النحو التالي [2]:

أولاً: العجز الإجمالي أو الكلي: ويقصد به الفرق بين مجموع الإيرادات العامة من ناحية ومجموع النفقات العامة من ناحية أخرى.

ثانياً: العجز الصافي: ويتمثل في ذلك الجزء من العجز الكلي الذي لم تتمكن الدولة من تغطيته سواء من الأوعية الادخارية والموارد المحلية الحقيقية والاقتراض المحلي والخارجي الحقيقي والحصول على المنح والمعونات. وهذا العجز يتم حسابه بعد استنفاذ كل مصادر التمويل الممكنة للعجز الكلي داخلياً وخارجياً، ويتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي لتغطية هذا العجز.

ثالثاً: العجز المؤقت: ويتمثل في العجز الناتج عن التقلبات الاقتصادية كانخفاض مستوى النشاط في قطاع معين لظروف طارئة، مما يؤدي إلى انكماش في حجم الموارد العامة في هذا القطاع.

رابعاً: العجز الهيكلي: وينتج هذا العجز عندما تكون الإيرادات العامة غير كافية بشكل مستمر لتغطية النفقات العامة، فيصبح العجز هنا دائماً. وهذا النوع من العجز لا يعكس عدم التوازن بين كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة، بل هو ترجمه لعدم التوازن في منظومة الجهاز المالي بأكملها.

ويعد هذا النوع من العجز في الموازنة العامة نتيجة لزيادة حجم النفقات العامة بمعدلات تفوق معدلات القدرة المالية للاقتصاد القومي بجميع مصادره، أي مقدرة الاقتصاد القومي على تحمل الأعباء العامة بمختلف صورها.

خامساً: العجز الأساسي بدون فوائد: ويتمثل هذا النوع أو هذا المفهوم لعجز الموازنة العامة في الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة، مع استبعاد مدفوعات الدين

([1]) د/ رمزي ذكي، الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، دار سينا للنشر، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٠٥.

([2]) د/ عبد الله الصعيدي، دارسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي ، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٥٠ -٥١.

العامة من النفقات العامة، وذلك لأن هذه الفوائد، وفقاً لهذا المفهوم، قد جاءت نتيجة لأوجه عجز سابقة وليس نتيجة لتصرفات جارية[١].

سادساً: العجز التشغيلي: ويقصد به متطلبات اقتراض القطاع العام مطروحاً منها العجز الذي دُفع من الفوائد لتصحيح التضخم (أي العجز المصحح تضخمياً). فوفقاً لهذا المفهوم يحاول هذا النوع قياس العجز في ظل ظروف التضخم، حيث يشمل اقتراض الحكومة والقطاع العام لسد الفجوة بين النفقات والإيرادات العامة، مطروحاً منها الجزء الذي دفع من الفوائد لتصحيح التضخم، حيث يتضمن سعر الفائدة المدفوع للدائنين جزءاً من النقود لتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم نتيجة لارتفاع الأسعار[٢].

هذا وتعد مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من المشكلات التي تترك أثارها السلبية على التنمية والاستقرار الاقتصادي، وفي المقابل يعد عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني أحد العوامل التي تؤدي إلى تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة، وهو الأثر الذي ترتب علي الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورات الربيع العربي.

أولاً: تطور عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

بداية ووفقاً للبيانات المالية الصادرة عن وزارة المالية المصرية يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع للعجز في الموازنة العامة المصرية[٣].

١- العجز الأولى: ويتمثل في عجز الموازنة العامة الناتج عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة وإجمالي الإيرادات العامة بدون إضافة فوائد الديون وذلك لأن أعباء خدمة الدين العام تشكل عامل ضغط على الموازنة العامة للدولة.

٢- **العجز النقدي:** ويتمثل في الفرق بين مجموع النفقات العامة والإيرادات العامة المتاحة، فهو عجز مرتبط بعمليات التشغيل والالتزامات المالية للدولة كالأجور والدعم ونفقات التعليم والصحة والاستثمارات العامة، وهذا العجز يعد ترجمة لقصور الإيرادات العامة في تغطية النفقات العامة للدولة.

٣- **العجز الكلي:** وهو عبارة عن الفرق بين إجمالي النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة مضافاً إليها صافي الحيازة من الأصول المالية، أي أن العجز الكلي يشمل العجز النقدي مضافاً إليه صافي الحيازة من الأصول المالية. ويقصد بصافي الحيازة من الأصول المالية،

---

(١) د/ محمد عبد المعطي إبراهيم، عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي، دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس، ٢٠١١، ص ٣٦ .

(٢) د/ محمد عبد المعطي إبراهيم، المرجع السابق مباشرة، ص ٣٧.

(٣) وزارة المالية المصرية، البيان المالي لمشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧، ص ١٠٣، ١٠٨.

الفرق بين الأعباء المالية المترتبة على مساهمة الدولة فى رؤوس أموال الهيئات والشركات وغيرها، وكذلك ما تتيحه الدولة من إقراض للغير من ناحية، وما يتولد عن حيازة هذه الأصول المالية من متحصلات من ناحية أخرى.

وسوف يكون عرضناً لتطور العجز في الموازنة العامة المصرية وفقاً لمفهوم العجز الكلي باعتباره الأكثر تعبيراً على عن مفهوم العجز في الموازنة العامة وتحديد مدي الحاجة إلى الاقتراض الداخلي.

يمكن القول بأن نسبة العجز في الموازنة العامة المصرية قد شهدت ارتفاعات متتالية منذ عام ٢٠٠١ وحتى الآن، فقد ارتفعت نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة من ٣,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠٠٠ إلى ٨,١ % في يونيو ٢٠١٠، إلا أن الأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما ترتب عليها من زيادة حجم النفقات العامة بشكل يفوق معدل نمو الإيرادات العامة، كان لها تأثيرا كبيرا على زيادة نسبة العجز بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة بالسنوات المالية السابقة على تلك الأحداث. فقد ارتفعت نسبة العجز فى الموازنة العمة المصرية من ٨,١ % من الناتج المحلى الاجمالى في يونيو ٢٠١٠ إلى ٩,٨ % فى يونيو ٢٠١١ ، ثم ١٠,٨ % فى يونيو ٢٠١٢ ، وأخيراً ١٣,٧ % في يونيو ٢٠١٣. (جدول رقم ٨).

جدول رقم (٨)

تطور عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣.

السنوات (يونيو)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ (١)
قيمة العجز (المليار جنيه)	١٣٤,٥	١٦٦,٧	٢٣٩,٧
نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)	٩,٨	١٠,٨	١٣,٧

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، ٢٠١٠/ ٢٠١١ ، ٢٠١١ / ٢٠١٢.

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

ويعزي هذا التزايد الكبير في حجم ونسبة العجز في الموازنة العامة المصرية على أثر الأحداث التي أعقبت ثوره ٢٥ يناير، إلى زيادة حجم النفقات العامة بشكل كبير تلبيه للمطالب

الفئوية، فضلاً عن انخفاض الموارد العامة للدولة خاصة الإيرادات الضريبية كما هو مقدر لها نتيجة لتوقف النشاط الاستثماري وخروج معظم الاستثمارات الأجنبية بسبب عدم الاستقرار السياسي والأمني والإضرابات والاعتصامات العمالية المتكررة [1].

ثانياً: تطور عجز الميزانية العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣:

نتيجة لزيادة النفقات العامة بشكل ملحوظ وبمعدلات تفوق الزيادة في الموارد العامة التي تأثرت بالأحداث التي أعقبت الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠، ارتفع عجز الميزانية العامة في تونس ليصل إلى مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفع عجز الميزانية العامة من ١,١ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٥,١ % في عام ٢٠١٢، ثم إلى ٥,٩ % في عام ٢٠١٣،(جدول رقم ٩).

جدول رقم (٩)

تطور عجز الميزانية العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م

السنوات	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
قيمة العجز (المليار دينار)	٢,٣٠٣,٩	٣,٦١١,٨	٤,٦٥٧
نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي (١ %)	٣,٥	٥,١	٥,٩

المصدر : البنك المركزى التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

يتضح من بيانات الجدول رقم (٩) أنه وتحت تأثير التوترات السياسية والاجتماعية والأمنية تزايد عجز الميزانية العامة ليبلغ (دون الأخذ في الاعتبار التخصيص والهبات) مستوى قياسيا بلغ ٣,٦ مليار دينار في ٢٠١٢ بما نسبته ٥,١ % من إجمالي الناتج المحلي كما تشير التقديرات الأولية في قانون المالية إلى اتجاه هذا العجز إلى الارتفاع ليبلغ حوالى ٤,٧ مليار دينار بما نسبته ٥,٩ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣[2].

المطلب الثالث

تطور حجم الدين العام في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣

شهدت الفترة التي أعقبت الثورات في مصر وتونس وما عاصرها من توترات سياسية واجتماعية وأمنية تأثيراً سلبياً على حجم الدين العام بشقية الداخلي والخارجي، حيث شهد الدين العام في كل من مصر وتونس ارتفاعاً ملحوظاً تحت تأثير هذه العوامل السياسية والأمنية.

---

(1) البنك المركزى المصري، التقرير السنوي، ٢٠١١/ ٢٠١٢ ، ص ٧٠.

(2) البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢، ص ٥١.

أولاً: تطور الدين العام في مصر خلال الفترة ٢٠١١- ٢٠١٣م:

تشير البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي المصري وعن وزارة المالية إلى تفاقم حجم الدين العام الداخلي في مصر بشكل ملحوظ خلال الثلاث سنوات الأخيرة ليبلغ أرقاماً قياسية، كما شهد الدين العام الخارجي والذي شهد وضعاً أمناً قبل اندلاع الأحداث في ٢٥ يناير ٢٠١١، ارتفاعاً مسجلاً خلال الثلاث سنوات الأخيرة.

١- تفاقم حجم الدين العام الداخلي في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣:

بداية يقصد بالدين العام الداخلي أو المحلي المشار إليه في الصفحات التالية، الدين العام المحلي بمفهومه الواسع والذي يشمل الدين المحلي المستحق على الحكومة، والدين المحلي المستحق على الهيئات الاقتصادية العامة، فضلاً عن صافي مديونية بنك الاستثمار القومي، نظراً لأن هذا المفهوم الواسع للدين العام المحلي يقدم صورة أكثر شمولية لمكونات هذا الدين وحجم الأعباء المترتبة عليه[١].

وتشير البيانات والإحصاءات الرسمية إلى زيادة حجم الدين العام المحلي في مصر من ٨٨٨,٧ مليار جنيه وبما نسبته ٧٣,٧ % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠، ليبلغ ١٠٤٤,٩ مليار جنيه بنسبة ٧٦,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١١، واستمر الدين العام في التزايد ليسجل ١٤٦٠,٤ مليار جنيه وبما نسبته ٨٢,٢ % من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٣ (جدول رقم ١٠).

جدول رقم (١٠)

تطور الدين العام المحلي في مصر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

السنوات (يونيو)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ (١)
القيمة (بالمليار جنيه)	١٠٤٤,٩	١٢٣٨,١	١٤٦٠,٤
معدل النمو السنوي (%)	١٧,٦	١٨,٥	١٨
نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٧٦,٢	٨٠,٣	٨٢,٢

(١) مارس ٢٠١٣.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ويرسم الجدول رقم (١٠) مدي التفاقم في حجم الدين العام المحلي في مصر تأثراً بالأوضاع السياسية والأمنية المضطربة والتى أثرت على أداء معظم القطاعات الاقتصادية مما

(١) د/ عبد الله الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العامة المحلي، مرجع سابق، ص ١٧.

ترتب عليه تفاقم العجز في الموازنة العامة وبالتالي مزيد من اللجوء إلى الاقتراض لسداد العجز. ولا شك أن تفاقم حجم هذا الدين وما يترتب عليه من تفاقم أعباء خدمته تعد عامل ضغط على الموازنة العامة، وهو ما يترتب عليه مزيداً من العجز وبالتالي مزيداً من الدين الداخلي، فقد بلغت أعباء خدمة الدين العام المحلي في يونيو ٢٠١٣ حوالي ٢٠٣,٢ مليار جنية[١]، وهو ما يشكل عبئا ثقيلا لا تقوى الموازنة العامة للدولة بإيراداتها المحدودة على تحمله خاصة إذا علمنا أن النسب الآمنة دوليا لحجم الدين العام المحلي والخارجي هي ٦٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

٢- تطور الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣:

على صعيد الدين العام الخارجي والذي عرف معدلات نمو آمنه خلال السنوات السابقة، إلى أنه وعلى أثر حالة الانكماش الاقتصادي التي سادت الدولة على أثر الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ارتفع معدل نمو الدين العام الخارجي بشكل ملحوظ مسجلاً أرقاماً غير مسبوقة.

فقد ارتفع الدين العام الخارجي في مصر من ٣٣,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠، ليصل إلى ٤٣,٢ مليار دولار يشكل حوالي ١٧,٣ % من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٣[٢].

جدول رقم (١١)

تطور الدين العام الخارجي في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣

السنوات (بالمليار دولار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الدين العام الخارجي	٣٤,٩	٣٤,٤	٤٣,٢
معدل النمو السنوي (%)	٣,٦	١,٥–	٢٥,٧
أعباء خدمة الدين (%)	٢,٨	٢,٩	–
الدين العام الخارجي الناتج المحلي الإجمالي (%)	١٥,٢	١٣,٢	١٧,٣

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

ويلاحظ من خلال الجدول رقم (١١) أنه وعلى الرغم من تراجع حجم الدين العام الخارجي خلال العام المالي ٢٠١٢/٢٠١١ ، بسبب انخفاض أسعار صرف معظم العملات

---

(١) هذا الرقم يعبر عن خدمة الدين العام المحلي بمفهومه الضيق فقط والذي يشمل الدين المستحق على الحكومة ومديونية الهيئات الاقتصادية العامة فقط.

(٢) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

المقترض بها في أمام الدولار الأمريكي، وتحقيق صافي استخدام القروض والتسهيلات والودائع، وارتفاع رصيد سندات وصكوك الحكومة المصرية الصادرة في الأسواق العالمية، إلا أن العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ شهد تزايداً كبيراً في حجم الدين العام الخارجي الذي حقق معدل نمو بلغ ٢٥,٧ % عن العام السابق مسجلا ٤٣,٢ مليار دولار في يونيو ٢٠١٣، وهو ما يدل على استمرار تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على الوضع الاقتصادي في الدولة، وهو ما يجعل من هذا الدين الخارجي وأعباؤه عامل ضغط على ميزان المدفوعات المصري وعلى الاحتياطي من النقد الأجنبي.

ثانياً: تطور الدين العام في تونس خلال الفترة ٢٠١١ ــ ٢٠١٣:

شهدت الفترة السابقة على الثورة التونسية (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) معدل نمو آمن للدين العام التونسي، الذي ارتفع من ١٨,٤ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٥,٦ مليار دينار أي بمعدل نمو بلغ ٤,٤ % خلال الفترة (٢٠٠٢ – ٢٠١٠) وهو ما انعكس على تطور نسبة الدين العام (الداخلي والخارجي) إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، حيث انخفضت هذه النسبة من ٥٥,٩ % في عام ٢٠٠٢ إلى ٤٠,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠[1].

جدول رقم (١٢)

تطور الدين العام فى تونس خلال الفترة ٢٠٠٢ــ ٢٠١٠

السنوات(بالمليون دينار)	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الدين الداخلي	٦,٧١٥	٦,٩٣٤	٧,٧٠٧	٧,٩٢٣	٨,٩٣٦	٩,٥٢٩	٩,٣٦٧	١٠,٤٧٤	١٠,٠٨٩
الدين الداخلي/ إجمالي الدين العام (%)	٣٦,٥	٣٥,٦	٣٦,٩	٣٦,١	٤٠,٢	٤١,٧	٣٩,١	٤١,٦	٣٩,٣
الدين الخارجي	١١,٦٩٠	١٢,٥٢٨	١٣,٢٠٥	١٤,٠٢٦	١٣,٢٨٦	١٣,٣٠٠	١٤,٥٦٠	١٤,٧١٥	١٥,٥٥١
الدين الخارجي/ إجمالي الدين العام (%)	٦٣,٥	٦٤,٤	٦٣,١	٦٣,٩	٥٩,٨	٥٨,٣	٦٠,٩	٥٨,٤	٦٠,٧
إجمالي الدين العام	١٨,٤٠٥	١٩,٤٦٢	٢٠,٩٤٩	٢١,٨٤٩	٢٢,٢٢١	٢٢,٨٢٩	٢٣,٩٢٧	٢٥,١٨٩	٢٥,٦٤٠
نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	٥٥,٩	٥٥	٥٣,٨	٥٢,٤	٤٨,٦	٤٥,٨	٤٣,٣	٤٢,٨	٤٠,٤

المصدر : وزارة المالية التونسية، نتائج تنفيذ ميزانية الدولة، ٢٠١١/ ٢٠١٣

ويتضح من بيانات الجدول رقم (١٢) استقرار وضع الدين العام التونسي خلال الفترة من ٢٠٠٢ – ٢٠١٠، وبقائه دائماً في الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية، كما يلاحظ ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الدين العام، مقارنة بالدين الداخلي، وهو ما يشير إلى اعتماد

---

(1) وزارة المالية التونسية، نتائج تنفيذ ميزانية الدولة ٢٠١٢ – ٢٠١٣ متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:
http: //www.Portail-Financers.gev,Tn/publications/La-Fiche- budget- 2012 – 2013.pdf.

الحكومات التونسية على التمويل الخارجي بنسبة أكبر من اعتمادها على التمويل المحلي أو الداخلي.

أما إذا ما انتقلنا إلى المرحلة الزمنية التي شهدت التوترات السياسية والأمنية التي اندلعت على أثر الثورة التونسية في ديسمبر ٢٠١٠، نجد أن الأرقام الرسمية للدين العام التونسي تشير إلى ارتفاع حجم الدين العام التونسي بشقية الداخلي والخارجي خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ وإن كانت تلك الزيادات في حجم الدين العام التونسي لم تخرج الدين العام التونسي عن وضعه الآمن، حيث يظل الدين العام التونسي الداخلي والخارجي في نطاق الحدود الآمنة وفقاً للمعايير الدولية (أقل من ٦٠ % من الناتج المحلي الإجمالي) جدول رقم (١٣).

جدول رقم (١٣)
تطور الدين العام التونسي خلال الفترة ٢٠١١ ــ ٢٠١٣

السنوات (بالمليون دينار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
إجمالي الدين الداخلي	١٢,٠٧٨,١	١١,٧٠٤,٣	١٣,٥٦٥
الدين الداخلي/ الناتج المحلي الإجمالي	% ١٨,٥	% ١٦,٤	% ١٧,٣
إجمالي الدين الخارجي	١٦,٧٠١,٤	١٩,٧١٣,٨	٢٣,٠٩٣,٠
الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي	% ٢٥,٥	% ٢٧,٦	% ٢٩,٥
إجمالي الدين العام	٢٨,٧٧٩,٥	٣١,٤١٨,١	٣٦,٦٥٨,٠
إجمالي الدين العام/ الناتج المحلي الإجمالي	% ٤٤	% ٤٤	% ٤٦,٨

(١) وفقاً لقانون المالية:

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرر الاقتصادي السنوى، ٢٠١٢.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (١٣) إلى ارتفاع الدين العام التونسي خلال الفترة التي تلت الثورة التونسية وما عاصرها من أحداث سياسية وأمنية، حيث ارتفعت قيمة الدين العام من حوالى ٢٥,٦ مليار دينار وبما يمثل ٤٠,٤ % من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٠ إلى حوالى ٣٦,٧ مليار دينار وبما يمثل ٤٦,٨ % من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣ ، وإن ظل حجم الدين العام التونسي حتى الآن تحت السيطرة وفي حدود النسب الآمنة دولياً.

المبحث الثالث

تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء ميزان المدفوعات

يعد ميزان المدفوعات بمثابة السجل أو البيان الذي تدون فيه كافة المعاملات الاقتصادية الخارجية القائمة بين المقيمين بالدولة وغير المقيمين بها خلال فترة زمنية معينة تقدر عادة بسنة، أي أنه بمثابة سجل للمتحصلات والمدفوعات الخارجية[١].

ووفقاً لهذا المفهوم فإن ميزان المدفوعات بما يتضمنه من معاملات وعلاقات اقتصادية، لا يعبر فقط عن الإطار المحاسبي للمعاملات الخارجية للدولة، وإنما له دلالات اقتصادية هامة، حيث يعطي صورة شاملة عن المركز الاقتصادي للدولة مع باقي دول العالم، وبالتالي فهو يعد أداة هامة للتعرف على العديد من الظواهر الاقتصادية ويقدم بعض التوقعات المستقبلية للمعاملات التي يعالجها[٢].

ويمكن القول بأن ميزان المدفوعات يتكون من ثلاثة بنود أو ثلاثة حسابات رئيسية:

١- حساب العمليات الجارية:

ويشتمل هذا الحساب على جميع المعاملات الدولية التي يكون من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة، ولذلك يطلق عليه أحياناً أسم حساب الدخل، ويدخل تحت هذا الحساب جميع عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات. ونظراً للتباين الكبير في أنواع العمليات التي يتناولها هذا الحساب، فإنه عادة ما يتم تقسيمه إلى عنصرين[٣]:

العنصر الأول: حساب التجارة المنظورة (الميزان التجاري): وتسجل في هذا الحساب حركة كافة السلع المادية التي تعبر حدود الدولة خارجة على شكل صادرات أو داخلة على شكل واردات.

العنصر الثاني: حساب التجارة غير المنظورة (تجارة الخدمات): وتسجل في هذا الحساب حركة الخدمات سواء كان على شكل صادرات أو واردات، ويلاحظ أن عمليات تسجيل التجارة غير المنظورة، يتم بتحديد الآثار الناشئة عن هذه التجارة، فإذا كانت تنشئ حقاً

---

(١) راجع في ذلك:
- د/ محمود الطنطاوي الباز، الاقتصاد الدولي، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩، ص ١٢٩.
- د/ أحمد جامع ود/ محمد حافظ عبده الرهوان / العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٩٦/ ١٩٩٧ ، ص ٩٧.

(٢) د/ محمود الطنطاوي الباز، الاقتصاد الدولي، مرجع سابق، ص ١٢٩.

(٣) د/ السيد عبد المولي، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية، مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م، ص ١٤١.

بالتحصيل اعتبرت خدمة مصدرة وسجلت في جانب المتحصلات، وإذا كانت تنشئ التزاماً بالدفع اعتبرت خدمة مستوردة وسجلت في جانب المدفوعات.

ومن الجدير بالذكر أن عمليات التجارة غير المنظورة (الخدمات) تعتبر متباينة سواء من حيث طبيعتها أو من حيث آثارها، وبالتالي من حيث أسلوب معالجتها، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه، أنه على الرغم من أن المعاملات السلعية تشكل جزءاً هاما في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلا أن التجارة غير المنظورة تشكل أهمية لا يستهان بها في هذا الحساب[١].

٢- حساب العمليات الرأسمالية:

ويشتمل هذا الحساب على جميع العمليات التي تحدث تغيراً في مراكز الدائنية والمديونية للدولة، فالمعاملات الخارجية لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط بل هناك حركات لرؤوس الأموال التي تنتقل من دولة لأخرى سواء كان هذا الانتقال في شكل قروض أو شكل استثمارات مباشرة، وسواء كانت هذه العمليات على المستوى الحكومي أو على المستوى الفردي، وسواء كان انتقال رؤوس الأموال لفترات طويلة (رؤوس الأموال طويلة الأجل) أو لفترات قصيرة (رؤوس الأموال قصيرة الأجل) .

٣- حساب حركة الذهب والنقد الأجنبي:

يتم تسوية المدفوعات الدولية عن طريق العملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتقوم الدولة بتسوية عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض بشراء كمية من الذهب من الخارج وفقا لقيمة هذا الفائض. كما يمكن استخدام النقد الأجنبي لتسوية هذا العجز، والذهب أو النقد الأجنبي الذي يسوى به العجز والفائض، هو الذي تحتفظ به السلطات النقدية (البنك المركزي) كغطاء احتياطي[٢]، وهذا الحساب (حساب الذهب والنقد الأجنبي) لدية جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي.

٤- حساب السهو الخطأ:

ويستعمل هذا الحساب من أجل موازنة ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية (أي تساوي الجانب الدائن مع الجانب المدين)، لأن تسجيل العمليات في ميزان المدفوعات يتم وفقا لمبدأ القيد المزدوج. كما يستخدم هذا الحساب في حالات الخطأ في تقييم السلع والخدمات محل التبادل نتيجة اختلاف أسعار الصرف، أو في حالة قيد البنود التي يصعب تكيفها تحت أحد بنود

---

(١) د/ محمد ذكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ٦٣.

(٢) د/ محمد عبد العزيز عجيبة، الاقتصادي الدولي، الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٤٦.

الحسابات الفرعية السابقة، أو في حالة عدم الإفصاح عن الواردات مراعاة للأمن القومي للدولة كحالة الواردات العسكرية.

ولتحديد مدى توازن ميزان المدفوعات أو حدوث عجز أو فائض به، فلا ينظر إلى جميع الحسابات المشار إليها أعلاه، فميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية في حالة توازن دائماً، نظراً لأن القيد به يقوم على مبدأ القيد المزدوج، حيث أن كل عملية يتم قيدها مرتين مرة في الجانب الدائن ومرة أخرى بالمقابل وبنفس القيمة في الجانب المدين.

وعلى ذلك فالتوازن أو الخلل في ميزان المدفوعات يقصد به التوازن أو الخلل الاقتصادي، ولذلك فالحكم على حالة ميزان المدفوعات، إنما تستند إلى نوعين فقط من الحسابات الفرعية السابقة والتي يتضمنها ميزان المدفوعات وهى حساب العمليات الجارية (وتشمل حساب التجارة المنظورة، وغير المنظورة)، وحساب العمليات الرأسمالية (حركة رؤوس الأموال). فإذا أسفرت نتائج هذه الحسابات عن تساوي في الجانبين الدائن والمدين كان ميزان المدفوعات في حالة توازن، أما إذا كانت نتيجة حساب العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية موجبة توصف حالة الدولة بأن لديها فائض في ميزان المدفوعات، أما إذا كانت النتيجة سالبة فتوصف الدولة بأن لديها عجزاً في ميزان المدفوعات[1].

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم ميزان المدفوعات وأقسامه وكيفيه تحديد التوازن أو الاختلال فيه، سوف نتناول في الصفحات التالية دراسة وتحليل ما مدي تأثير الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ والثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ على ميزان المدفوعات المصري والتونسي على النحو التوالي.

المطلب الأول

أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣م

(1) د/ أحمد جامع، ود/ محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

شهد ميزان المدفوعات المصري حالة من الاستقرار والأداء المرضي منذ العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، حيث استمر ميزان المدفوعات المصري محققاً لفائض سنوي كلي، ولم يحقق ميزان المدفوعات عجزاً كلياً إلا خلال العام المالي ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩ والذي شهد تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تركت أثارها السلبية على العديد من الاقتصاديات المتقدمة والنامية ومنها مصر.

وعلى الرغم من استمرار العجز في الميزان التجاري بل واتساع هذا العجز في معظم السنوات إلا أن الفائض المحقق في الميزان الخدمي وصافي التحويلات بدون مقابل، كان لهما القدرة على استيعاب هذا العجز بل وتحقيق فائضاً كليا في ميزان المدفوعات (جدول رقم ١٤).

جدول رقم (١٤)

تطور أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠٠٥/ ٢٠١٠

يونيو (بالمليار دولار)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الميزان التجاري	١٠,٤-	١٢-	١٥,٨-	٢٣,٤-	٢٥,٢-	٢٥,١-
الميزان الخدمي	٧,٨	٨,٢	١٢,١	١٥	١٢,٥	١٠,٣
صافي التحويلات	٥,٤	٥,٦	٧,١	٨,٤	٨,٢	١٠,٥
الحساب المالي والرأسمالي	٣,٤	٣,٥	١,١	٧,٦	١,٤	٨,٣
الميزان الكلي	٤,٥	٣,٣	٥,٣	٥,٤	٣,٣٨-	٣,٣٦

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

* يعزي الفرق بين أجمالي البنود الواردة بالجدول والميزان الكلي إلى قيمة حساب السهو والخطأ كأحد بنود ميزان المدفوعات.

وعلى ذلك فمنذ العام المالي ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ وميزان المدفوعات المصري يحقق فائضاً كليا يتراوح ما بين ٣,٣ مليار دولار، ٥,٣ مليار دولار (باستثناء العام المالي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩). ويعزي هذا الأداء الاقتصادي مع العالم الخارجي إلى الفائض المحقق في ميزان الخدمات (والذي يشمل بند الإيرادات السياحية وبند النقل وبند متحصلات دخل الاستثمار) والذي بلغ ١٥ مليار دولار في يونيو ٢٠٠٨، فضلا عن صافي التحويلات بدون مقابل والتي تشمل بصفة أساسية تحويلات المصريين العاملين في الخارج والتحويلات الرسمية التي حققت دائماً قيمة موجبة بلغت ١٠,٥ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠. وأخيراً يمكن إرجاع هذا الفائض إلى

صافي التدفق للدخل في ميزان المعاملات الرأسمالية، والمالية (وبصفة خاصة بند الاستثمار الأجنبي المباشرة في مصر) والذي بلغ ٨,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ ، أما الميزان التجاري فقد ظل محققاً لعجز دائم ومتسع خلال الفترة محل الدراسة، حيث ارتفع من (-١٠,٤ مليار دولار) في يونيو ٢٠٠٥ إلى (-٢٥,١ مليار دولار) في يونيو ٢٠١٠.

إلا أنه وعلى أثر عدم استقرار في الأوضاع السياسية والأمنية التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ، تراجع أداء ميزان المدفوعات المصري بشكل ملحوظ خاصة خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، ٢٠١١ ، ٢٠١٢ والذي شهدا عجزا كبيراً في ميزان المدفوعات، حيث حقق ميزان المدفوعات عجزاً بلغ ٩,٨ مليار دولار في يونيو ٢٠١١، وحوالي ١١,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢ وفقاً لما يوضحه الجدول رقم (١٥).

جدول رقم (١٥)

تطور أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠١١ ــ ٢٠١٣

يونيو (بالمليار دولار)	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ [١]
الميزان التجاري	-٢٣,٨	-٣١,٧	-٣١,٥
الميزان الخدمي	٧,٩	٥,٤	٦,٧
صافي التحويلات	١٣,١	١٨,٤	١٩,٣
الحساب المالي والرأسمالي	-٤,٢	-١,٤	٩,٧
الميزان الكلي	-٩,٨	-١١,٣	٠,٢٣٧ [٢]

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

(٢) بلغ حساب السهو والخطأ في ميزان المدفوعات للعام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ (-٣,٩ مليار دولار) وفقا لبيانات وزارة المالية المصرية.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي ، سنوات مختلفة.

ويعزي هذا التراجع الكبير في أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة (٢٠١١ – ٢٠١٣) إلى الأسباب الآتية:

أولاً: على أثر الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تراجع أداء الميزان الخدمي الذي يشكل الداعم الأساسي لميزان المدفوعات المصري، نتيجة للانخفاض الكبير في الإيرادات السياحية التي انخفضت من ١١,٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ إلى ٩,٤ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢، كما انخفضت المتحصلات الخدمية الأخرى (كبند النقل) بمعدل ٢٧,٨ % خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتسجيل ٢,٧ مليار دولار مقابل ٣,٧ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩ / ٢٠١٠، كما انخفضت متحصلات دخل الاستثمار خلال نفس العام بنسبة بلغت ٤٩,٥ % لتسجل ٤١٨,٨ مليون دولار مقابل ٨٢٩ مليون دولار في يونيو ٢٠١٠م.

غير أن زيادة بند صافي التحويلات، وبصفة خاصة تحويلات المصريين العاملين بالخارج (التحويلات الخاصة) كان لها أثر كبير في الحد من قيمة العجز في ميزان المدفوعات والتي كانت من الممكن أن تصل إلى أرقام قياسية، حيث ارتفع صافي التحويلات من ١٠,٥مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ لتصل إلى ١٩,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٣م.

وما تجدر الإشارة إليه أخيراً، أنه على الرغم من استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، إلا أن ميزان المدفوعات أخذ طريقة إلى التحسن خلال العام المالي ٢٠١٢/ ٢٠١٣، على الرغم من استمرار العجز الكبير في الميزان التجاري، إلا أنه ونتيجة للارتفاع النسبي في الميزان الخدمي وصافي التدفقات للداخل الناتجة عن المعاملات الرأسمالية، والارتفاع الكبير في صافي التحويلات (بصفة أساسية التحويلات الخاصة)، فقد أنهي ميزان المدفوعات العام المالي ٢٠١٢/ ٢٠١٣ عن فائض طفيف بلغ ٢٣٧ مليون دولار.

المطلب الثاني

تطور أداء ميزان المدفوعات التونسي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣

شهد ميزان المدفوعات التونسي حالة من الاستقرار خلال الفترة السابقة على قيام الثورة التونسية، حيث حقق ميزان المدفوعات التونسي فائض كل بلغ حوالي ٢,٢ مليار دينار تونسي عام ٢٠٠٩م، ثم عجز طفيف بلغ -٢٧٤ مليون دينار في عام ٢٠١٠، غير أنه وعلى أثر الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية التي أعقبت الثورة وما تنج عن ذلك من انخفاض في الإيرادات السياحية وفي معدل تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى تونس، ارتفع العجز الكلي في ميزان المدفوعات ليسجل (-٢,٣٩١) مليار دينار تونسي في عام ٢٠١١ (جدول رقم ١٦).

جدول رقم (١٦)

تطور أداء ميزان المدفوعات التونسي ٢٠٠٩ ــ ٢٠١٣م

السنوات (بالمليون ينار)	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
المدفوعات الجارية وتشمل:	-١,٦٦٦	-٣,٠١٢	-٤٧٦٦.	-٥,٨١٢	-٥,٦٤٦
- الميزان التجاري (بدون تكاليف شحن)	-٤,٩٩٥	٦,٥٤٨	-٦,٧٥٦	٩,٥٣٥	-٧,٠٢١
- الميزان الخدمي	٣,٤٠٩	٣,٥٢٢	٢,١٠٢	٣,٠٥٣	
- صافي التحويلات الجارية	-٨٠	١٤	١١٢٠	٦٧٠	١,٣٧٥
العمليات الرأسمالية والمالية	٣,٧٨١	٢,٦٣٢	٢,٢٧٩	٧,٨٣٠	٥,٣٤٦
عمليات التعديل (صافي التدفقات)	٨٩	١٠٦	٩٦	١٢٠	-
الميزان الكلي	٢,٢٠٤	٢٧٤٠	-٢,٣٩١	٢,١٣٨	-٣٠٠

(١) مبدئي، الميزان الاقتصادي لسنة ٢٠١٣م.

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢م.

غير أن حالة التراجع في ميزان المدفوعات التونسي لم تستمر إلا خلال السنة التالية مباشرة لاندلاع الأحداث، وما لبث ميزان المدفوعات أن عاد لاستقراره مرة أخرى خلال عام ٢٠١٢ م، حيث حقق الميزان الكلي فائضا سنويا بلغ ٢,١٣٨ مليار دينار ويعزي هذا الفائض وهذه العودة السريعة إلى الاستقرار في ميزان المدفوعات التونسي إلى تحقيق الميزان الخدمي نمو بلغ نسبته ٤٥,٢ % ليسجل ٣,٠٥٣ مليار دينار في عام ٢٠١٢ بعد أن عرف تراجعاً بلغ ٤٠,٣ % في عام ٢٠١١ تحت تأثير الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية التي شهدها هذا العام، ويرجع هذا النمو في الميزان الخدمي إلى زيادة حصيلة الإيرادات السياحية التي نمت بمعدل بلغ ٣٠,٥ % خلال عام ٢٠١٢ لتبلغ ٣,١٧٥ مليار دينار (حيث بلغ عدد السائحين خلال عام ٢٠١٢ حوالي ستة ملايين سائح)[١].

(١) البنك المركزي التونسي ، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢ ، ص ٦٣.

من ناحية أخرى يمكن إرجاع فائض ميزان المدفوعات التونسي خلال عام ٢٠١٢ إلى ما حققه ميزان المعاملات المالية والرأسمالية من نمو ملحوظ، حيث حقق فائض تدفقات للداخل بلغت ٧,٨ مليارات دينار ، ويعزي هذا النمو بوجه خاص إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تونس خلال عام ٢٠١٢، والتي ارتفعت من ٥٤٧ مليون دينار في عام ٢٠١١ إلى ٢,٤٠٤ مليار دينار في عام ٢٠١٢[١].

وقد كان للفائض المحقق في الميزان الخدمي وفي صافي المعاملات المالية والرأسمالية القدرة على استيعاب العجز المتفاقم في الميزان التجاري والذي بلغ ٦,٧٥٦ مليار دينار عام ٢٠١١، ثم ٩,٥٣٥ مليار دينار عام ٢٠١٢.

غير أن المؤشرات المبدئية لميزان المدفوعات لعام ٢٠١٣ تشير إلى اتجاه الميزان إلى تحقيق عجز كلي بلغ -٣٠٠ مليون دينار، وعلى الرغم من أنه يشكل عجزاً طفيفاً، إلا أنه يشير إلى استمرار التأثير السلبي للأوضاع السياسية والأمنية على أداء ميزان المدفوعات التونسي.

المطلب الثالث

انعكاسات تراجع أداء ميزان المدفوعات على الاحتياطي من النقد الأجنبي

يترك أداء ميزان المدفوعات أثره الإيجابي أو السلبي على الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي، فتحقيق ميزان المدفوع لفائض سنوى يمثل عامل دعم أساسي لهذا الاحتياطي مما ينعكس إيجابياً على حجم هذا الاحتياطي وقدرته على مواجهة احتياجات الدولة من السلع والخدمات الأساسية في أوقات الأزمات. وفي المقابل يؤدي العجز الدوري والمستمر لميزان المدفوعات إلى استنزاف الاحتياطي من النقد الأجنبي ويهدد قدرة الدولة وسلطاتها على الوفاء بالمتطلبات من الواردات من السلع الأساسية.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن الأوضاع السياسية والأمنية التي أعقبت الثورات في مصر وتونس، كان لها تأثيراً سلبياً على حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في البلدين محل الدراسة، وهي نتيجة منطقية لتراجع متحصلات النقد الأجنبي والذي تم ترجمته في العجز السنوي في ميزان المدفوعات.

أولاً: تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في مصر:

شهد صافي الاحتياطات الدولية لدي البنك المركزي المصري تزايداً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٥ وحتى عام ٢٠١٠، حيث ارتفع صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي

([١]) البنك المركزي التونسي، المرجع السابق مباشرة، ص ٦٧.

المصري من ١٩,٣ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار دولار في نهاية ديسمبر ٢٠١٠م.

جدول رقم (١٧)
تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري
خلال الفترة ٢٠٠٥ ــ ٢٠١٣

يونيو (بالمليار دولار)	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣
الاحتياطي من النقد الأجنبي	١٩,٣	٢٢,٩	٢٨,٦	٣٤,٦	٣١,٣	٣٥,٢	٢٦,٦	١٥,٥	١٤,٩

(١) وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣م.

المصدر: البنك المركزي المصري، التقرير السنوي، سنوات مختلفة.

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٧)، التراجع الكبير الذي شهده صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي المصري على أثر التداعيات السياسية والامنية التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، حيث تراجع هذا الاحتياطي من ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٤,٩ مليار دولار في يونيو ٢٠١٣، وهو مالا يغطي الواردات السلعية أكثر من ثلاثة شهور تقريباً، وهو أمر يترجم بوضوح الأثر السلبي للأوضاع السياسية والأمنية المضطربة على الوضع المالي والاقتصادي للدولة.

ثانياً: تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في تونس:

نظراً لأن حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي بجد صورته في أداء ميزان المدفوعات، لذلك وكما أن تأثير الأحداث السياسية والأمنية في تونس كان أثرها محدوداً على ميزان المدفوعات الذي لم يحقق عجزاً إلا خلال العام التالي لاندلاع الأحداث فإن ذات الأثر المحدود نجده على حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي التونسي فبعد أن بلغ حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي التونسي ١٣,٣٥٣ مليار دينار عام ٢٠٠٩، ثم تراجعه الطفيف إلى ١٣ مليار عام ٢٠١٠، شهد هذا الاحتياطي تراجعاً بمعدل كبير خلال عام ٢٠١١ ليهبط إلى ١٠,٥٨١ مليار دينار، غير أن هذا التراجع ما لبث أن تلاشي خلال عام ٢٠١٢ ليسجل الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي التونسي تحسناً ملحوظاً مرتفعاً من ١٠,٨٥١ مليار دينار في عام ٢٠١١ إلى ١٢,٥٧٦ مليار دينار عام ٢٠١٢ وفقا لما يوضحه الجدول رقم (١٨).

جدول رقم (١٨)
تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدي البنك المركزي التونسي
خلال الفترة ٢٠٠٩ ــ ٢٠١٢

(بالمليون دينار)	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢
صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي	١٣,٣٥٣	١٣,٠٠٣	١٠,٥٨١	١٢,٥٧٦

المصدر: البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.

الخاتـــمـــة

حاولنا من خلال هذه الدراسة الموجزة دراسة وتحليل مدى تأثير الاضطرابات السياسية والاجتماعية والأمنية التي أعقبت الثورة المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١ وتلك التي أعقبت الثورة التونسية في ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ على أداء الاقتصاد القومي في البلدين محل الدراسة. وذلك من خلال وصف وتحليل ما مدى تأثير تلك الأوضاع المضطربة سياسياً وأمنياً على معدلات النمو الاقتصادي، ثم على أداء الموازنة العامة للدولة وأخيراً على أداء ميزان المدفوعات.

وقد حاولنا من خلال الدراسة إجراء مقارنة بين أداء هذه المكونات الاقتصادية الرئيسية خلال السنوات السابقة على الاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت الثورات، بالسنوات الثلاث الأخيرة التي شهدت تلك الأحداث (٢٠١١ – ٢٠١٣)، وذلك للوقوف على حقيقة التأثير السلبي على أداء المؤشرات الاقتصادية الرئيسية محل الدراسة.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الموجزة إلى مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

أولاً: كان للأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية المضطربة التي أعقبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، وثورة ١٧ ديسمبر ٢٠١٠ في تونس، تأثيراً سلبياً واضحاً على معدلات النمو الاقتصادي في البلدين وذلك على النحو التالي:

١- **في مصر:** تراجع معدل النمو الاقتصادي من ٥,١% في يونيو ٢٠١٠ ليسجل (- ٤,٢%) بسعر السوق خلال الفترة (يناير – مارس ٢٠١١)، ثم أنهى العام المالي على معدل نمو لم يتجاوز ١,٨% محسوباً على أساس سنوي، ولم يعرف هذا المعدل إلا تحسناً محدوداً للغاية خلال السنتين التاليتين ٢٠١١/ ٢٠١٢، ٢٠١٢/ ٢٠١٣ حيث سجل في يونيو ٢٠١٢ (٢,٢%) وفي عام ٢٠١٣ (٢,١%).

٢- **في تونس:** تراجع معدل النمو الاقتصادي تحت تأثير الأوضاع السياسية والأمنية تراجعاً كبيراً من ٣,١% في عام ٢٠١٠ ليسجل معدل سالب بلغ (- ١,٩%) خلال العام ٢٠١١. إلا أن الاقتصاد التونسي كان أكثر قدرة من الاقتصاد المصري على التعافي بصورة أسرع حيث شهد عام ٢٠١٢ معدل نمو اقتصادي في تونس بلغ ٣,٦%، كما أن البيانات الرسمية المبدئية تشير إلى اتجاه معدل النمو إلى التصاعد ليسجل ٤% خلال عام ٢٠١٣.

ثانياً: على مستوى أداء الموازنة العامة للدولة في البلدين محل الدراسة تشير نتائج تحليل البيانات الرسمية في كل من مصر وتونس إلى التأثير السلبي للاضطرابات السياسية والأمنية التي أعقبت الثورات على أداء الموازنة العامة وذلك على النحو التالي:

١- **في مصر**: تركت الأحداث السياسية والاجتماعية والأمنية أثرها السلبي على الموازنة العامة للدولة، حيث تراجع حجم الإيرادات العامة خلال العام المالي ٢٠١٠ / ٢٠١١ لتسجل الإيرادات العامة انخفاضاً قدره (- ١,١%). من ناحية أخرى وتحت تأثير الإجراءات الاستثنائية الاقتصادية والاجتماعية التي اتخذتها الحكومة المصرية على أعقاب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، تصاعد حجم النفقات العامة بشكل ملحوظ لترتفع من ٣٦٥,٩٨٧ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٠ إلى ٥٨٨,٢ مليار جنيه في يونيو ٢٠١٣، وبمعدل نمو بلغ ٢٤,٩% في يونيو ٢٠١٣.

وهذا النمو الكبير في النفقات العامة وبمعدلات تفوق بكثير معدل النمو في الإيرادات العامة التي تأثرت بشدة بالأحداث السياسية والأمنية، ترتب عليه ارتفاع العجز في الموازنة العامة وتصاعدت معدلات نموه ليرتفع من ٨,١% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠ ليصل إلى ١٣,٧% في يونيو ٢٠١٣. وهو ما ترك بالتالي أثره السلبي على حجم الدين العام، حيث ارتفع حجم الدين العام المحلي في مصر من ٨٨٨,٧ مليار جنيه وبما يعادل ٧٣,٧% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ٢٠١٠ إلى ١٤٦٠,٤ مليار جنيه وبما يمثل ٨٢,٢% من الناتج المحلي الإجمالي في مارس ٢٠١٣. كما ارتفع حجم الدين العام الخارجي من ٣٣,٧ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٣,٢ مليار دولار وبما يمثل ١٧,٣% من الناتج المحلي الإجمالي في يونيو ,٢٠١٣

٢- **في تونس**: كان تأثير الأحداث على الإيرادات العامة محدداً حيث اقتصر التأثير على تراجع معدل نمو الإيرادات العامة من ١٥,٩% (٢٠١٠ - ٢٠١١) إلى ١٢,٢% (٢٠١١ - ٢٠١٢)، أما في جانب النفقات فقد ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً على أثر الأوضاع السياسية والأمنية حيث ارتفعت من ١٨,٣ مليار دينار تونسي عام ٢٠١١ إلى ٢٣,٩ مليار دينار تونسي عام ٢٠١٣. ونظراً لزيادة النفقات بمعدل يفوق معدل نمو الإيرادات، ارتفع عجز الميزانية العامة من ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٠ إلى ٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠١٣. وهو ما ترتب عليه زيادة حجم الدين العام التونسي (الداخلي والخارجي) من ٢٥,٦ مليار دينار تونسي بما يمثل ٤٠,٤% من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٣٦,٧ مليار دينار وبما يمثل ٤٦,٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٣.

ثالثاً: على مستوى أداء ميزان المدفوعات في البلدين محل الدراسة ومدى تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على نتائجه، توصلت الدراسة إلى أن تلك الأوضاع كان لها تأثيرا سلبيا

مسجلا على أداء ميزان المدفوعات خاصة خلال العام التالي مباشرة للثورات والذي شهد اضطرابات سياسية وأمنية شديدة وذلك على الوجه التالى:

١- **في مصر**: تراجع أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣ بشكل ملحوظ، فقد انتقل ميزان المدفوعات الكلي من تحقيق فائض كلي بلغ ٣,٣٦ مليار دولار في يونيو ٢٠١٠ إلى عجز بلغ (- ٩,٨ مليار دولار) في يونيو ٢٠١١، ثم عجز قدره (-١١,٣ مليار دولار في يونيو ٢٠١٢) وإن بدأ في التعافي في عام ٢٠١٣ ليسجل فائض قدره ٢٣٧ مليون دولار.

وقد ترك هذا التراجع في ميزان المدفوعات المصري، أثره على حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي المصري الذي تراجع بشكل ملحوظ من ٣٦ مليار دولار في ديسمبر ٢٠١٠ إلى ١٤,٩ مليار دولار في يونيو ,٢٠١٣

٢- **في تونس**: كان تأثير الأوضاع السياسية والأمنية قوياً على ميزان المدفوعات خلال عام ٢٠١١، والذي شهد تراجع أداء ميزان المدفوعات التونسي ليسجل عجزاً كلياً قدره (- ٢,٤ مليار دينار) في عام ٢٠١١. غير أن ميزان المدفوعات التونسي سرعان ما استعاد قوته مرة أخرى بفعل نمو الإيرادات السياحية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية ليسجل فائضاً قدره ٢,١ مليار دينار خلال عام ٢٠١٢.

وقد ترتب على تراجع ميزان المدفوعات التونسي في عام ٢٠١١ تأثير مماثل على حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركز التونسي، والذي تراجع من ١٣ مليار دينار عام ٢٠١٠ إلى ١٠,٦ مليار دينار عام ٢٠١١، ومع تحسن ميزان المدفوعات في عام ٢٠١٢، تحسن أيضاً حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي الذي ارتفع من ١٠,٦ مليار دينار إلى ١٢,٦ مليار دينار عام ٢٠١٢.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

١- الكتب والدوريات والرسائل:

- د/ أحمد جامع، د/ محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، بدون ناشر، القاهرة، ١٩٩٦ / ١٩٩٧م.
- د/ السيد عبد المولى، المالية العامة – الأدوات المالية، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٧٥.
- د/ السيد عبد المولى، الوجيز في العلاقات الاقتصادية الدولية مع إشارة خاصة لمصر، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- د/ رمزي ذكي، الصراع الفكري الاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار سيناء للنشر، القاهرة، ١٩٩٢م.
- د/ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٢.
- د/ عبد الله الصعيدي، دراسة في بعض الآثار المترتبة على الدين العام المحلي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- أ/عبد الله عبد اللطيف عبد الله، دراسة عن تطور عجز الموازنة العامة للدولة (الأسباب – الآثار – الحول)، مجلد البحوث المالية، وزارة المالية المصرية، المجلد الأول، ٢٠٠٧.
- د/ عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٦٥.
- د/ غزال العوسي، دور السياسة المالية في الحد من ظاهرة الفقر مع دراسة خاصة للحالة المصرية خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠١١، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٣.
- د/ كامل بكري، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٨٢م.
- د/ كامل بكري، ود/ إيمان محمد محب ذكي، مبادئ الاقتصاد الكلي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥م.
- د/ كلاوس روزه – ترجمة د/ عدنان عباس علي، الأسس العامة لنظرية النمو الاقتصادي، جامعة قاريونس، بنغازي، بدون تاريخ.
- د/ محمد ذكي الشافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٧م.
- د/ محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، بدون ناشر، الإسكندرية، ٢٠٠٠م.

- د/ محمد عبد المعطي إبراهيم، عجز الموازنة العامة وأثره في توجيه السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الفكر المعاصر والإسلامي – دراسة تطبيقية على مصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة عين شمس، ٢٠١١.
- د/ محمود الطنطاوي الباز، الاقتصاد الدولي، الفتح للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٩م.
- د/ مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر ١٩٩٠ – ٢٠٠٤، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، ٢٠٠٥.
- د/ نسيم أبو جامع، أثر ثورات الربيع العربي على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشر في دول الربيع العربي وكيفية الاستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (٢١)، العدد الأول، يناير ,٢٠١٣

٢- التقارير والنشرات الاقتصادية:

- البنك المركزي التونسي، التقرير الاقتصادي السنوي، ٢٠١٢.
- البنك المركزي المصري، التقرير السنوي السنوات من ٢٠٠١/٢٠٠٢ إلى ٢٠١١/ ٢٠١٢.
- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، المجلد (٥٣)، العدد الثالث، ٢٠١٢ / ٢٠١٣.
- وزارة المالية التونسية، نتائج تنفيذ ميزانية الدولة ٢٠١٢- ٢٠١٣، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي:

http://www.portial-finances-gov.tn/publicaions/la-fiche-budget 2012 - 2013. pdf.

- وزارة المالية المصرية، التقرير المالي الشهري، ديسمبر ٢٠١٣.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- GONIDEC P.- F., Relations internationales africaines, L.G. D.J., Paris, 1996.

- HOJ J., GIASO V., NICOLEPPE N., et DANG T., Analyse empirique des facteurs d'économie politique influant sur les réformes structurelles dans L' OCDE, Revue économique de L'OCDE, Nº 42, 2006/1.

- MVUMBI M., Les relations entre africaines, Cheam, Paris, 1990.

-LALIME T., Croissance économique et Instabilité politique en Haïti (1970- 2008), Rapport de recherche, université de Montréal, Juillet, 2010.

-Nation Unies- Commission économique pour L'Afrique, La situation économique en Egypte dans le contexte d'instabilité politique et d'une transition Risquée, Août 2013.

الفـــهرس

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمة	٢
المبحث الأول **تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على معدل النمو الاقتصادي**	٤
المطلب الأول: النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣	٦
المطلب الثاني: النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة ٢٠١١ –٢٠١٣	٧
المبحث الثانى **تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء الموازنة العامة للدولة**	٩
المطلب الأول: تطور حجم الإيرادات العامة والنفقات في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١–٢٠١٣	١٠
أولاً: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في مصر خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣:	١٠
ثانياً: تطور الإيرادات العامة والنفقات العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣م:	١٢
المطلب الثاني: تطور العجز في الموازنة العامة في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٣	١٤
أولاً: تطور عجز الموازنة العامة المصرية خلال الفترة ٢٠١١–:٢٠١٣	١٥
ثانياً: تطور عجز الميزانية العامة في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – ,٢٠١٣	١٧
المطلب الثالث: تطور حجم الدين العام في كل من مصر وتونس خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣	١٨
أولاً: تطور الدين العام في مصر خلال الفترة ٢٠١١– ٢٠١٣م:	١٨
ثانياً: تطور الدين العام في تونس خلال الفترة ٢٠١١ – :٢٠١٣	٢٠

الموضـــــــــوع	الصفحة
المبحث الثالث **تأثير الأوضاع السياسية والأمنية على أداء ميزان المدفوعات**	٢٣
المطلب الأول: تطور أداء ميزان المدفوعات المصري خلال الفترة ٢٠١١ – ٢٠١٣م	٢٦
المطلب الثاني: تطور أداء ميزان المدفوعات التونسي خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣	٢٩
المطلب الثالث: انعكاسات تراجع أداء ميزان المدفوعات على الاحتياطي من النقد الأجنبي	٣٠
أولاً: تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في مصر.	٣١
ثانياً: تطور حجم الاحتياطي من النقد الأجنبي في تونس.	٣١
الخاتمة	٣٣
قائمة المراجع	٣٦
الفهرس.	٣٩